

## مهنة الأرشيف والوثائق فى العالم العربى

### بقلم رئيس التحرير

عنها للباحث أو الدارس فى مجال التاريخ . ومع هذا لم تلق هذه المؤسسات أو الدور العناية اللائقة بها فى البلدان العربية . وعادة ما ينظر إليها على أنها مؤسسات من المستوى الثانى أو المستوى الثالث.

وقليلة هى البلدان العربية التى تعترف بالأرشيف وأهميته ومن ثم تعطيه المكانة الجديرة به ، ففى بعض البلدان مثل الجزائر يتبع الأرشيف الوطنى سلطة عليا فى الدولة ، ويتدرج هذا الأرشيف فى تنظيم إدارى واضح يحق بموجبه لدار الأرشيف الوطنى الإشراف والرعاية لكافة أقسام وإدارات الأرشيف بمؤسسات الدولة اعتماد على تشريع ملزم . وفى بعض البلدان الأخرى مثل مصر تشكل دار الوثائق القومية جزءاً من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية والتى تتبع وزارة الثقافة . وفى بلدان أخرى لا نكاد نجد الدار القومية التى تحفظ الوثائق الخاصة بالدولة .

ثانياً : لا توجد أقسام مستقلة لتدريس الأرشيف والوثائق بالجامعات العربية ، وإنما ارتبطت دراسة الأرشيف والوثائق بدراسة المكتبات والمعلومات فى أغلب الحالات لأسباب متعددة .

وتعتبر مصر رائدة فى تأهيل الأرشيفيين والوثائقيين ، بدءاً من معهد الوثائق والمكتبات فى جامعة القاهرة الذى أنشأ فى عام ١٩٥١ والذى أصبح فيما بعد قسماً من أقسام كلية الآداب وهو يضم تخصصات الوثائق والمكتبات والمعلومات . وتبين

إن مهنة الأرشيف والوثائق هى مهنة القائمين بالعمل فى مؤسسات ودور الأرشيف والوثائق بمختلف فئاتها ومستوياتها . ويتولى الأرشيفيون والوثائقيون أنشطة الحفظ والاسترجاع المرتبطة بالوسائط .. أيما كان شكلها المادى - التى تشمل على البيانات أو المعلومات المتعلقة بالمعاملات بين الأفراد أو الهيئات أو السلطات كوثائق الزواج وعقود الإيجار والمعاهدات والمراسلات الإدارية والتجارية ، إلخ سواء كانت جارية أو غير جارية أو تاريخية .

ومهنة الأرشيف والوثائق مهنة قديمة قدم الوثائق نفسها ، يشهد على ذلك الوثائق التى كانت تعد وتحفظ فى أماكن خاصة بها فى مصر القديمة أيام الفراعنة منذ أكثر من ثلاثة أو أربعة آلاف عام .

لكن ماذا عن الوضع الحالى للمهنة فى العالم

العربى .

أولاً : توجد مؤسسات أو دور الأرشيف والوثائق فى كل البلدان العربية سواء على هيئة قسم أو إدارة فى مصلحة حكومية أو مؤسسة خاصة أو على هيئة دار أو مؤسسة مستقلة للمحفوظات أو الوثائق التاريخية . ولا جدال فى أهمية الدور والمؤسسات الأرشيفية والوثائقية على اعتبار أن الوثائق الجارية أو الحديثة هى الأساس الذى يعتمد عليه الشخص المسئول فى اتخاذ القرارات بطريقة صائبة ، وعلى اعتبار أن الوثائق هى التى تحفظ حقوق الأفراد والمؤسسات بل وحتى الدول ، هذا فضلاً عن أن الوثائق القديمة هى المصادر الأولية التى لا غنى

اللائحة الحالية للقسم التي تطبق اعتباراً من العام الجامعي ١٩٩٤/٩٣ أن الدراسة عامة بالقسم لمدة ثلاث سنوات ، ثم يختار الطالب إحدى شعب ثلاث في السنة الرابعة وهي شعبة الوثائق وشعبة المكتبات وشعبة تقنيات المعلومات . وقد تكون دراسة الوثائق على نفس هذا النمط في أقسام أخرى بالجامعات المصرية ، وقد تكون مدمجة مع دراسة المكتبات في بعض الأقسام مثل قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الاسكندرية . وحظ دراسة الأرشيف والوثائق أقل من هذا بكثير في بلدان عربية كثيرة مثل السعودية أو قطر أو سلطنة عمان أو سوريا أو ليبيا .

ثالثاً: رغم أنه من الضروري وجود مؤسسة مهنية للعاملين بمهنة ما تُعرفهم بمسئولياتهم وواجباتهم وتدافع عن حقوقهم ، إلا أنه لا توجد جمعية مهنية مستقلة للأرشيفيين والوثائقيين في أي بلد عربي ، وإنما عادة ما ينضم هؤلاء إلى جمعية من جمعيات المكتبات والمعلومات التي قد يظهر في أسماها الأرشيف أو الوثائق أو لا يظهر .

والشيء الوحيد الجدير بالذكر هو الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف ، وهو يقوم بدور نشط في رعاية الأرشيفيين والوثائقيين على المستوى العربي ويعقد مؤتمراً سنوياً يناقش قضايا مهمة في الأرشيف والوثائق ، وقد استطاع هذا الفرع أن يمنع عقد المؤتمر السنوي لعام ٢٠٠١ للمجلس الدولي للأرشيف في القدس ، وهو موقف طيب يحسب لهذا الفرع العربي .

والجدير بالذكر أيضاً أن المجلس الدولي للأرشيف قد اعتمد منذ أربع سنوات ميثاقاً لأخلاق المهنة ونشره في أول الأمر باللغة الفرنسية وباللغة الانجليزية ، ثم عمل المجلس على ترجمته ونشره بكل اللغات العالمية ، وفي هذا الإطار قام د. المنصف الفخفاخ (المدير العام للأرشيف الوطني التونسي ونائب رئيس المجلس الدولي للأرشيف) بنقل هذا النص إلى اللغة العربية (في المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات ، ديسمبر ٢٠٠٠) إيماناً بأهمية الميثاق في مشاركة الأرشيفيين العرب كل أرشيفي العالم في مبادئ وقيم وضوابط خاصة بهذه المهنة تجعلهم يقومون بالأعمال المناطة بعهدتهم وهم يشعرون بالطمأنينة والراحة لأداء مهامهم حسب أخلاقيات عالمية وضمير مهني راقى المستوى .

رابعاً : الإنتاج الفكري العربي في مجال الأرشيف والوثائق قليل إلى أبعد حد ، فهو لا يتجاوز حتى سنة ٢٠٠٠ مادة ما بين كتاب ومقالة وبحث ومؤتمر وأطروحة جامعة ، بينما ما أنتج في مجال المكتبات والمعلومات يتجاوز العشرين ألف مادة. وتشير القائمة بأخر هذا العدد إلى صدور ٦٢ كتاباً فقط في الأرشيف والوثائق في الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠٠١ . وبين الدليل البيبليوجرافي للرسائل الجامعية في مجال الأرشيف والوثائق في مصر حتى مارس ٢٠٠١ إجازة ٧١ أطروحة ماجستير ودكتوراه في تخصص الوثائق والأرشيف على ابتداء نحو نصف قرن من الزمان .

ولا توجد مؤتمرات أو ندوات علمية تعقد بصفة منتظمة أو شبه منتظمة في مجال الأرشيف والوثائق فيما عدا المؤتمر السنوي للفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف ، وأيضاً المبادرة الطيبة لقسم المكتبات والوثائق بأداب بنى سويف حتى عقد المؤتمر الأولى للأرشيف والوثائق عام ٢٠٠٠ والمؤتمر الثاني عام ٢٠٠١ . فإذا انتقلنا إلى المجلات أو الدوريات المتخصصة في الأرشيف والوثائق فإننا لا نجد سوى دورية واحدة هي «الوثائق العربية» التي تصدر عن الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف وهي غير منتظمة الصدور ، وتعاني من فترات تأخير وتكاد تقتصر في السنوات الأخيرة على الأوراق المقدمة إلى المؤتمرات التي يعقدها الفرع الإقليمي . وقد بدأت دورية أخرى تهتم بالأرشيف هي المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات التي تصدر عن مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات في تونس منذ عام ١٩٩٧ . ويضاف إلى هذا الدراسات التي تنشر بصورة عرضية في دوريات المكتبات والمعلومات مثل مجلة المكتبات والمعلومات العربية . وقد أدى ذلك الوضع إلى أن يكتب د. عبد الجليل التميمي افتتاحية عدد ديسمبر ٢٠٠٠ من مجلته : المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات بعنوان : ندرة المجلات العربية المتخصصة في علوم الأرشيف ويذكر في هذه الافتتاحية أن مجال الأرشيف هو «أجمل الاختصاصات» اهتماماً ووعياً بأهميته على مستوى البلاد العربية حيث لا توجد أى مجلة عربية

متخصصة مباشرة ومنتظمة في هذه العلوم [الأرشيفية] التي تتطور بسرعة كبيرة .»

وهكذا يبدو الوضع العام لمهنة الأرشيف والوثائق في العالم العربي في حاجة إلى مراجعة كبيرة ، إذ من الضروري النظر إلى الأرشيف الوطني أو دار الوثائق القومية على أنها مؤسسة مهمة للغاية باعتبارها تحفظ تراث الأمة الوثائقي وباعتبارها ذاكرة الأمة التي لا غنى عنها . ويتطلب الأمر أن تكون مؤسسة لها كيان مستقل يتبع سلطة عليا في الدولة مثل رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء ، وأن تصدر لها كافة التشريعات التي تتيح جمع الوثائق الوطنية وحمايتها وتوفير سبل الإفادة منها وذلك في إطار منظومة للمعلومات على المستوى القومي .

وإذا كان العنصر البشري هو من أهم عناصر هذه المهنة ، فلا بد من توفير التأهيل الفني الملائم له على مستوى جامعي . ومن ثم يتطلب الأمر إنشاء قسم للأرشيف والوثائق ضمن كلية لدراسات علوم المكتبات والوثائق والمعلومات ، أو إنشاء شعبة لدراسات الوثائق والأرشيف ضمن قسم يضم تخصصات المكتبات والوثائق والمعلومات . ويجب خلق نوع من التوازن بين دراسات الوثائق التاريخية والأرشيف الجارى وإدارة السجلات .

وقد مضى ذلك العهد الذي كان ينظر فيه إلى الأرشيف على أنه أحد الكتبة أو الشخص المفضوب عليه ، إذ أصبح الأمر يتعلق بممارسة أنشطة فنية دقيقة للغاية تنتفع من كل التكنولوجيات المتاحة ، وهي تتطور بسرعة كبيرة مما يستدعى أن يعمل

الأرشيفي المؤهل على تحديث معلوماته أولاً بأول والتدريب على كل ما هو جديد في إطار التعليم المستمر أو التنمية المهنية المستمرة .

ورغم النشاط الملحوظ للفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف سواء على المستوى العربي بصفة عامة أو على المستوى الدولي من خلال علاقاته بالمجلس الدولي للأرشيف ، فإن تطوير المهنة يستلزم وجود تجمع مهني للأرشيفيين والوثائقيين في كل دولة عربية ، وقد يكون هذا التجمع على هيئة جمعية مهنية أو اتحاد مهني مستقل أو يكون على هيئة جزء فعال ونشط ضمن جمعية أو اتحاد للمكتبات والوثائق والمعلومات .

وإذا كان الإنتاج الفكري المتخصص هو من أبرز دعائم أي مجال محترم ، فإنه من الضروري توجيه الاهتمام نحو الكتابة في مجال الأرشيف والوثائق في عالمنا العربي من أجل إثراء التخصص وتطويره .

ويحتاج الأمر ضرورة إصدار دورية متخصصة في الأرشيف والوثائق تنشر البحوث والدراسات العلمية العربية المحكمة في هذا المجال .

إن الأمل ، كل الأمل في أن تقوى مهنة الأرشيف والوثائق وتزدهر في عالمنا العربي .

د. محمد قنحي عبد الهادي